استخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا و مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

The uses of financial technology in light of the Corona pandemic and its contribution to promoting financial inclusion in Algeria

يخلف سمية[1]، العجاج فاطمة الزهراء [2]

[1] جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، soumia.ykhlef@univ-tlemcen.dz

[2]جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، fatimazohra.ladjaj@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام:2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

في ظل الخسائر المستمرة التي يتكبدها الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا زاد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية و التي أصبحت من أهم التقنيات و الأدوات الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في الوقت الراهن و لاسيما في ظل الإنغلاق الاقتصادي و الحجر الصحي .

و من خلال نتائج دراستنا يتضح أن الجزائر حاليا في بداية الطريق لاستخدامات التقنيات الجديدة و الابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة و التأقلم مع آليات التمويل الرقمية فلذلك يجب تضافر الجهود و تبني وسائل تكنولوجيا حديثة تمكنها من تعزيز الشمول المالي

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية ، الشمول المالي ،جائحة كورونا ،الجزائر .

تصنيفاتJEL : **G21، G02، O33** .

Abstract:

In light of the continuous losses incurred by the global economy due to the Corona pandemic, interest in financial technology has increased, which has become one of the most important technologies and basic tools that must be relied upon at the present time, especially in light of the economic closure and quarantine.

Through the results of our study, we conclude that Algeria is currently at the beginning of the road to using new technologies and available financial innovations to enable all citizens to access appropriate banking services and to adapt to digital financing mechanisms.

Keywords: financial technology ; Financial Inclusion; Corona pandemic; Algeria.

JEL Classification Codes: G21 , G02 , O33.

المؤلف المراسل: يخلف سمية syekhlef@hotmail.com.

1. مقدمة:

لقد حدثت نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية التي تعتبر احد أهم أشكال الابتكار المالي ،حيث أنها تحتوي على حزمة من الخدمات التي تتسم بالسرعة و السهولة و قلة التكلفة و هذا ما جعلها تصبح منافسا قويا للمؤسسات المالية و المصرفية التقليدية و هذا الأمر ما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي و إمكانية توصيل الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع و التقليل من الإقصاء المالي .

و قد برز الدور الكبير التي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي بصورة واضحة في خضم جائحة كورونا التي أحدثت تغيير في جميع مناحي الحياة و خاصة في في الجانب الاقتصادي باعتبار ان العالم أصبح منغلقا اقتصاديا فكان من الواجب العمل بطريقة ترتب الفوضى الاقتصادية و الحل الأمثل كان بإتباع أساليب و تقنيات التكنولوجيا المالية و ذلك لما تحمله من مزايا و ايجابيات خاصة في ظل الجائحة .

و على ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في :

ما مدى أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل الوضع الاستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا؟

ويندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالتكنولوجيا المالية و في ماذا تتمثل أهميتها ؟
- ماذا نقصد بالشمول المالي و ما هي مقوماته؟
- كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل الجائحة ؟

الهدف من الدراسة :

تهدف دراسة هذا الموضوع الذي يعد موضوع الساعة وطنا و دوليا إلى تسليط الضوء على أهمية استخدامات التكنولوجيا المالية و الدور التي تلعبه في تعزيز الشمول المالي الذي يعتبر في حد ذاته موضوع مهم و اختيار استراتيجي في ظل جائحة كورونا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج موضوع وخاصة في ظل جائحة الكورونا فالتكنولوجيا المالية و مختلف استخداماتها ساهمت و بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في وقت الانغلاق الاقتصادي و الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة .

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم كل من التكنولوجيا المالية و الشمول المالي و توضيح أهميتهما ، و كذلك نه تم الاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة من جداول وأشكال بيانية من اجل عرض المعلومات المطروحة بطريقة واضحة تسهل استيعاب المضامين و تحليلها و تفسيرها بغرض الخروج باقتراحات و التوصيات التي من شانها إن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة :

1- دراسة : **بن عيشوبة رفيقة ،صدقاوي صورية ، بزارية أمحمد ،"التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا"** ، حيث عالج الباحثون الإشكالية التالية : ما مدى نجاح صناعة التكنولوجيا المالية الرقمية في توفير حلول مالية للمؤسسات و مقدمي الخدمات المالية و عملائهم في ظل الوضع الاستثنائي الذي أحدثته جائحة فيروس كورونا ؟ و قد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية ، و قد كانت نتائج الدراسة في كون التكنولوجيا المالية قد لعبت دورا حاسما في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد و دعم الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي و ما بعده ، كما أصبح الأمن السيبراني تحديا مقلقا في مجال التكنولوجيا المالية .

2-دراسة : **سيد اعمر زهرة ،بن عب ، د الفتاح دحمان ، "التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا – "** ، حيث عالج الباحثين الإشكالية التالية : في ظل التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية كيف هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي ؟و إلى أي مدى ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه؟ و قد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي و مقارنتها و تصنيفها و كذلك التعرف على واقع

التكنولوجيا في الوطن العربي من خلال الشركات الناشئة التي تقدم أشكال جديدة و مبتكرة للخدمات المالية ، و قد كانت نتائج الدراسة أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم ، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية ، أي حوالي 160 مليون شخص عربي و بالتالي 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية رغم تمركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي .

3- دراسة : **وفاء حمدوش، " أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي – حالة الدول العربية–** " تمحورت إشكالية في ما هي السبل الكفيلة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية كوسيلة لزيادة عمق قطاعاتها المصرفية؟ و قد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي و جهود البنوك المركزية في تعزيزه ، و قد كانت نتائج الدراسة في كون أن الدول العربية لا تزال متأخرة كمجموعة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المالية و المصرفية إلى مختلف فئات المجتمع ، و هو ما يستدعي على البنوك المركزية العربية الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في إطار سياساتها ، للرفع من عمق قطاعاتها المصرفية.

2. الإطار النظري للشمول المالي:

1.2 تعريف الشمول المالي :

تعددت التعاريف المقدمة في موضوع الشمول المالي نذكر منها :

يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن: على انه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة و بأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (عجور، 2017، صفحة 40).

تعرفه **سلطة النقد الفلسطينية:** على انه تعزيز وصول واستخدام كافة فات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة و الميسور ، للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، بحيث تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (أبودية، 2018، صفحة 79).

تعرفه **منضمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) والشبكة الدولية للتثقيف المال**ي (**INFE**) :على انه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين و بالشكل الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم النوعية والتثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي (فضي، 2015) .

و يمكن أن نعرفه كذلك على انه إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي الرسمي

2.2 أهمية الشمول المالي

ان أهمية الشمول المالي و توصيل الخدمات المالية لكل فئات المجتمع سوف ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية و السياسية على حد سواء، و قد تتجلى أهمية الشمول المالي في المحاور التالية (**inclusion**، 2021) :

– **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي و النمو الاقتصادي ،كما يرتبط عمق و استخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات ، بالإضافة إلى الآثار الايجابية على أسواق العمل، كما يساهم في توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية و الوصول إليها و المساهمة في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي .

– **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن ازدياد استخدامات السكان للخدمات المالية و الوصول إليها سيساهم بالتأكيد في استقرار النظام المالي ،حيث ان المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي سوف ينوع من محفظة الودائع لدى المصارف و المؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها و بما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات ، كما يعزز هذا التنويع من الاستقرار النظام الاقتصادي للدول ، حيث أظهرت دراسة البنك الدولي ان الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر اقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

تعزيز قدرة الأفراد و المساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سوف يعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية و امتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

– **تأمنة النظام المالي**: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية و زيادة معدلات استخدامها المزيد من تأمنة هذه الخدمات و بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات و الإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال هذا القرن حيث أن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل و المستقبل و المؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر و بتكلفة أقل كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال و مراقبتها للتقليل من مستويات الجرائم المالية و العمليات المتعلقة بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب، كما أن المدفوعات المختلفة المؤمنة سوف تخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في تعداد مستخدمين النظام المالي الرسمي.

3.2 واقع الشمول المالي في الجزائر :

تصنف الجزائر ضمن مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي (التصنيف اعتمد فيه على مؤشر بسيط ممثل في ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية و المصرفية للذين يفوقوا سنهم 15 سنة ، وقد أعطت الدولة أهمية لموضوع الشمول المالي من خلال قوانين و تشريعات بداية بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر2013 ، المتضمن قانون مالية سنة 2014 ، والتي نصت على ضرورة عمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي ،وذلك من خلال الانتشار و التواجد المنظم للبنوك و المؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين (2013، صفحة 21) ، و استمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم و1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة بقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات و توسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات

العملاء و الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة ,**la Banque d'Alger** (**2018**) .

ومع الظروف الاستثنائية التي عاشتها الجزائر فجائحة كرونا من جهة و الأزمة النفطية من جهة أخرى كان لبد لها من التوجه إلى حل استراتيجي يرتب الفوضى الاقتصادية و أجدت الحل في تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالي و إضافة خدمات مالية جديدة كشبابيك الصيرفة الإسلامية .

3 . مدخل إلى التكنولوجيا المالية :

شهدت الآونة الأخيرة انتشار مصطلح" الفينتيك " " **Fintech** " أو" التكنولوجيا المالية" المركب من كلمتين " **fin** "وهي اختصار لكلمة" **finance** "و التي تعني التمويل ،و " **tech** " التي تمثل اختصار لكلمة **technology** و التي تعني التكنولوجيا ، و لقد شهد هذا المفهوم تفاوت في الآراء و تعدد في التعارف.

3. 1 تعريف التكنولوجيا المالية:

يمكن تعريفها على أنها ابتكار مالي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة لها تأثير مادي يؤثر على الأسواق أو على المؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية (راجب، 2018).

و كذلك تعرف على أنها عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها الزبائن و الخدمات المالية مثل تحويل الأموال و تبديل العملات وحسابات نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (قاسم، 2019، صفحة 402).

بصفة عامة هي مزج بين التكنولوجيا و المعاملات المالية في القطاع المالي و المصرفي، و حاليا تتضمن هذه التكنولوجيا أشكالا مختلفة من التقنيات الحديثة التي يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين:

تطبيقات الدفع الالكتروني ،خدمات الدفع الالكتروني، التأمين عبر الانترنت، التمويل الجماعي العملات الافتراضية الالكترونية، البلوكشين أو ما يعرف بسلسلة الكتل (نموذج نقل الأصول المالية) بالإضافة إلى المستشارون الماليون الروبوتات.

3. 2 أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية:

تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين طرق التمويل، فهي تلعب دور منافسا للبنوك التقليدية من اجل تطوير الخدمات المالية و تقديمها لعملائه، و يعد هذا من الأسباب الرئيسية للجوء إليها و بالإضافة إلى هذا السبب هناك أسباب أخرى يمكن أن نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : الأسباب الرئيسية للجوء إلى التكنولوجيا المالية :

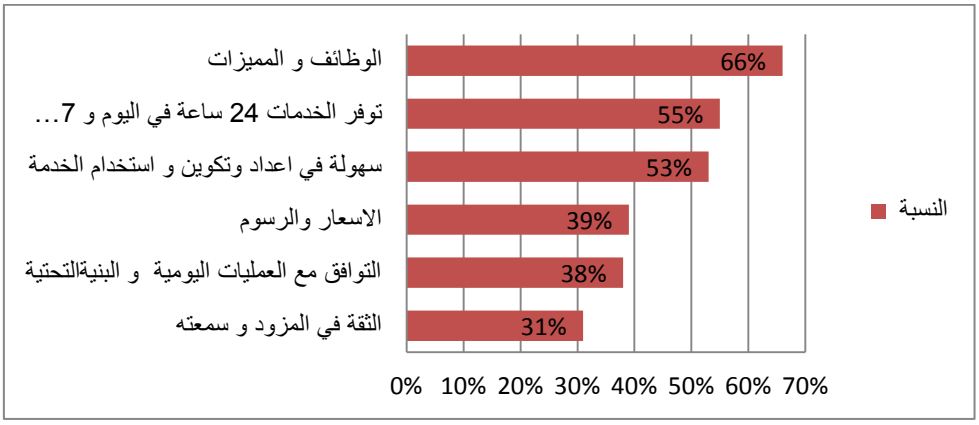

المصدر :(**Dubey, 2019**)

فحسب الشكل الموضح أعلاه فإن اللجوء إلى التكنولوجيا المالية يكون بنسبة كبيرة نظيرا للخدمات التي تقدمها و التي تمتاز بها دون غيرها فهي تقوم بمعالجة أسرع للمعاملات المالية و بتكلفة منخفضة و توفرها على مدى أيام الأسبوع و طيلة اليوم ى بالإضافة إلى التحليلات المالية التقدمة و الوضوح و الشافية و هذا ما يزيد الثقة فيها ،و كثرة استخدامها سوف يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي .

3. 3 خدمات التكنولوجيا المالية :

تقوم التكنولوجيا المالية بتقديم عدة خدمات للزبائن و التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- **خدمة الدفع** : و هي الخدمات المصرفية الأكثر نشاطا التي تقدمها التكنولوجيا للعميل من اجل توفر على عدة أساليب الدفع أهمها (Llorca، 2017، صفحة 46):
  - الدفع بواسطة الهاتف النقال :و هو ما يجعل من السهل و تسريع عملية الانتقال.
  - التحويلات المالية الدولية والتي تكون بتكلفة اقل و كذلك التحويلات المجانية للخارج(**wise trasfer**).
  - تبادل العملات بدون تكاليف .
  - إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة عر الانترنت أي التجارة الالكترونية .
- **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد** :و تتمثل في الخدمات المصرفية البسيطة المقدمة للأفراد عن طريق الانترنيت دون أن يكون هناك تواجد مادي للوكالة بالإضافة إلى التكلفة المنخفضة (حرفوش، 2019، صفحة 729) .
- **الاستثمار و التمويل** : تتيح التكنولوجيا المالية مجال للاستثمار فهي تقوم بجلب مدخرات الأفراد و ذلك من خلال البساطة التي تكون في العروض التي تقدمها للزبائن و التي تثير انتباههم و كذلك من خلال توفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء كان في شكل قروض او استثمار في رأس المال أو في شكل تبرعات.
- **الخدمات المقدمة للبنوك و الشركات** : تقدم العديد من شركات التكنولوجيا المالية حلول لتحسين إدارة الأعمال ،فالنسبة للبنوك نجد تقنية البلوكشين التي تطور الحلول التي تعتمد على تقنية البلوكات لتسجيل المعاملات مثل :**Paymlum** أو **Cellbaz**، و هناك أيضا شركات التكنولوجيا المالية مثل **FORTIA** أو **ACTIMZE** التي توفر حلول للامتثال من خلال برنامج معالجة المعلومات الجماعية أو إجراءات التحكيم بالإضافة إلى شركات أخرى تعتمد في تقديم حلول تتمحور في إدارة مخاطر و الضرائب.

الخدمات المقدمة للبنوك بناءا على البيانات الضخمة :و هي عبارة عن حلول مقدمة للقطاع المصرفي و التمويل، حيث تعتمد على جمع و تحليل كميات كبيرة جدا من البيانات و هذه الأخيرة لها إمكانية إدارة العلاقة مع العملاء بشكل خاص (سلوك الشراء ،المدخرات ،مسار العميل ، و الجدارة الائتمانية) كما أنها تعمل أيضا في مجال الأمن السبرياني من خلال اكتشاف الاحتيال في الوقت الفعلي من السلوك التقليدي (بفضل تحديد الموقع الجغرافي للهواتف الذكية على سبيل المثال) أو عن طريق تشفير البيانات و المعلومات الحساسية و أخيرا من حيث تحليل المخاطر (Llorca، 2017، صفحة 46) .

و في ما يلي الجدول التالي يوضح قيمة الاستثمارات و عدد صفقات التي تخص مختلف قطاعات و خدمات التكنولوجيا المالية

الجدول رقم 01: نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية بحسب نوع التقنية من 2017 إلى 2019

قطاع التكنولوجيا المالية		2017	2018	2019
المدفوعات	قيمة الاستثمار	17	48,9	78,5
	عدد الصفقات	387	396	377
تكنولوجيا التأمين	قيمة الاستثمار	11,1	15,8	13,4
	عدد الصفقات	390	466	435
التكنولوجيا التنظيمية	قيمة الاستثمار	1,5	4,2	3,4
	عدد الصفقات	143	178	176
تقنية الثروة	قيمة الاستثمار	0,2	0,8	0,3
	عدد الصفقات	35	47	31
بلوكتشين/العملات الرقمية	قيمة الاستثمار	5,2	6,9	4,6
	عدد الصفقات	326	827	573
الامن الالكتروني ،الأمن السيبراني	قيمة الاستثمار	0,1805	0,5197	0,5923
	عدد الصفقات	34	49	57

وحدة قيمة الاستثمار بالمليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (KPMG, 2020)

فمن خلال الجدول يتضح لنا أن قيمة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية الخاصة بالمدفوعات تحتل مرتبة الصدارة في قيمة الاستثمارات و هي في تزايد واضح ومستمر ففي 2017 تم استثمار ما قيمته 17 مليار دولار ليرتفع إلى ما يفوق 78 مليار دولار في سنة 2019 و قد قدر عدد الصفقات فيها بين 377 و 387 صفقة ، ثم تأتي في المرتبة الثانية يخص قطاع تكنولوجيا التأمينات فقد سجلت قيمة الاستثمارات 15,8 مليار دولار خلال سنة 2018 للتراجع و تصبح تقدر بـ 13,4 مليار دولار في 2019 بعدد صفقات بين 390 و صفقة 466 ،و أما المرتبة الثالثة فكانت تخص الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا التنظيمية حيث قدرت قمة الاستثمارات فيه بين 1,5 و 3,4 مليار دولار بعدد صفقات بين 143 و 178 صفقة .

3.4 أهم الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية :

عام 2020 كان حافلا فقد ازدهرت فيه بعض تطبيقات التمويل الشخصي و شركات المدفوعات و احتفت بها " **Forbes**" قي حفل جوائز قطاعات التكنولوجيا المالية و أعلنت عن أفضل 5 نماذج للتكنولوجيا المالية التي تمثل في :

1- شركة " **CHIME**" و هي الشركة الناشئة في مجال الخدمات الرقمية حصلت على جائزة أفضل منتج بعد مضاعفتها لتقديم خدماتها 3 اضعف في 6 أشهر و التي قد نجحت في ضم 14,5 مليار دولار في سبتمبر 2020 و كذلك إضافة مليون مستخدم لها .

2- شركة **HM Bradley** : تقدم الشركة حسابات جارية و توفير متدرج ففي خلال 12 شهر اجتذبت 100 مليون دولار من ودائع العملاء، بالإضافة إلى أنها طرحت بطاقة ائتمان في عام 2020 و قد تحصلت على جائزة الشركة الوافدة الجديدة الأكثر إثارة للاهتمام.

3- شركة **Affirm** : فقد حصلت على جائزة المبتكرة بعد ارتفاع حجم معاملاتها من 2،6 مليار دولار في سنة 2019 إلى 4,6 في سنة 2020 .

4- شركة **Propel** : تميزت الشركة بمساهمتها في تقديمها منح لمكافحة تداعية الأوبئة ، حيث منحت ما قيمته 1000 دولار للامركيين ذوي الدخل المنخفض ، ما جعلها تستحق جائزة الشركة المتميزة ، بعد نجاحها في تحويل مدفوعات إلى 176 ألف أسرة .

5- جاك دوسي :لقد نمى تطبيق المدفوعات " سكويس كاش" الذي قد حوله جاك دوسي إلى بنك رقمي متكامل و الذي قد قفز عدد مستخدميه من 24 مليون إلى 30 مليون مستخدم في 6 أشهر و ذلك بعد أن نجح في الضغط على الحكومات الأمريكية السماح للأشخاص لتلقي أموالهم الكترونيا من خلال التطبيق و من هذا يفوز جاك دوسي بجائزة شخصية للعالم في التكنولوجيا العلمية .

4. استخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كرونا لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية و في الجزائر خاصة:

- **في الدول العربية:** زاد الاهتمام بالتكنولوجيا في ظل جائحة كرونا " كوفيد19 " من أجل ضمان الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أمن و مستدام إلى كافة شرائح المجتمع و بالتالي الوصول لتعزيز الشمول المالي ، و قد كانت جهود الدول العربية في ظل انتشار هذا الوباء كالتالي (حسنية، 2020، صفحة 150):
- **الأردن** : عملت السلطات الأردنية بالتشغيل بنظم الدفع و التسوية عن بعد في فترة الحجر حتى تضمن التدفق الآلي للأموال بين حسابات الشركات و الأفراد في القطاع المصرفي و تسهيل عملية الدفع و التحويلات لمختلف العملاء.
- **البحرين** : اتخذت السلطات البحرينية إجراءات تمثلت في زيادة حجم الصفقات من خلال الاتصال الغير تلامسي على نقاط البيع مع وضع حد أقصى للرسوم و كذلك تحصيل معاملات ببطاقة الخصم بنسبة 0,8 بالمائة، و الحد الأقصى على الرسوم ببطاقات السحب الآلي أو فائدة و منع تجميد حسابات العملاء الذين فقدوا وظائفهم.
- **المغرب:** وضعت السلطات المغربية برنامج (انطلاقة) لدعم ريادة الأعمال لمساعدة تطوير المؤسسات الناشئة من خلق أصول تمويل المشاريع المبتكرة في مراحلها الأولى و دعم الأنشطة الصغيرة .

- **مصر** : تبنت السلطات المصرفية في مصر من خلال البنك المركزي مبادرة السداد الالكتروني مع إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة سهلة و أمنة و بأقل تكلفة .
- العراق: قامت البنوك العراقية بتشجيع استخدام البنوك الالكترونية مع إلغاء العملات التي تأخذها على المدفوعات .
- **قطر**: أعلنت بورصة قطر بالاعتماد على مركز "المدى" التكنولوجي من اجل المساعدة على الوجود الرقمي على المواقع الالكترونية للسماح لكافة فئات المجتمع و السماح لها بتصفح البورصة عبر صفحات الانترنت و الاستفادة من خدمات هذا الموقع الالكتروني.
- **السعودية**: أطلق البنك المركزي السعودي برنامج "ساما" لدعم التجارة الالكترونية و نقاط البيع و التجارفي ظل الجائحة.
- **في الجزائر** : شجعت السلطات الجزائرية الدفع الالكتروني بالتجزئة في المعاملات و استخدام البطاقات البنكية التي تزايد عددها مؤخرا و آليات الدفع الالكتروني عن طريق الإنترنت و الموزعات الآلية و محطات الدفع الالكترونية .

حيث انه تم الاعتماد على المنتوجات الرقمية سواء على مستوى البنوك أو البريد كاستخدام البطاقة الذهبية لبريد الجزائر و إطلاق خدمة ''الخدمة الممتازة-"**Service Prémium**، تتمثل في صناعة البطاقة وإصدار رمزها السري في نفس اليوم الذي يتم طلبها فيه، وتوصيلها إلى بيت الزبون في غضون 5 أيام فقط،.، فهي تساهم في تعزيز الشمول المالي، من خلال جلب زبائن جدد، نظرا لمزاياها المتعددة، وسرعة الحصول عليها، بالإضافة إلى ربط الشبكتين البريدية والبنكية، كما تساهم في الوقاية من جائحة كورونا، من خلال الحفاظ على التباعد الجسدي، عن طريق إجراء العديد من العمليات من مقر السكن، دون الحاجة للتنقل والاختلاط في تجنب الاحتكاك والطوابير داخل مكاتب البريد، ويشجع الناس على المكوث في المنازل بإجراء المعاملات عن بعد كدفع الفواتير، تحويل الأموال...إلخ، ويقلل من خطر تداول العملات النقدية التي قد تكون موبوءة .

و قد قام بنك الجزائر في هذا الصدد باتخاذ عدة لوائح تنظيمية من أهمها التركيز على المعاملات البنكية الإسلامية بالإضافة إلى تشجيع و الاهتمام بالتكنولوجيا المالية بداية بالمنتجات الرقمية كنظام **E-Banking** و تطبيقاته و الصراف الآلي و أجهزة الدفع الالكترونية ،و هذا ما سوف يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه ليستهدف كل الفئات من المتعاملين و هذا بدوره ما سوف يؤدي إلى تنمية النشاط المصرفي و فعالته و بالتالي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

4.1 .التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كرونا و بعدها :

ساهمت الفنتيك في الوقاية من تفشي جائحة كورونا، من حيث الحفاظ على البروتوكول الصحي، الذي يجسد التباعد الجسدي، عن طريق إجراء العمليات المالية عن بعد، وعدم الاضطرار إلى التنقل إلى مقرات المؤسسات لتسديد مختلف الالتزامات و بالتالي الوصول الى أكبر عدد ممكن من العملاء بسرعة و سهولة و تكلفة أقل و هذا ما يعزيز الشمول المالي.

ونظرا للأهمية التي لعبتها التكنولوجيا المالية في خضم الجائحة فقد زادت نسبة استخدامها و الاستثمار فيها حيث تم تخصيص34 مليار دولار لتدفق الأموال نحو قطاع التكنولوجيا المالية و تم بيع حوالي 70 مليار دولار من شركات رأس المال المجازف مخصص للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية

و تم إنشاء 425 شركة للتكنولوجيا المالية إلى غاية نوفمبر 2020 وفقا لسوق **Fintech Galaxy Market Place** في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، حيث احتل قطاع الدفع و التحويلات مرتبة الصدارة بـ140 شركة ناشئة و يليه قطاع الإقراض و التمويل الجماعي بـ67 شركة تم قطاع إدارة الثروات المالية بـ 64 شركة .

و حسب إحصائيات **Fintech Galaxy** فمنطقة الإمارات العربية تستحوذ على 154 شركة تلها المملكة العربية السعودية بـ86 شركة ، ثم مصر 67 شركة، ثم البحرين بـ40 شركة و لبنان بـ 28 شركة.

4.2 حصة الجزائر من شركات التكنولوجيا المالية:

بالرغم من أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة في مجال سن القوانين و التشريعات بشان الجرائم الالكترونية و الأمن ألمعلوماتي و مع بداية التوجه للاهتمام الشركات الناشئة إلا أن الاهتمام بالتكنولوجيا المالية لازال يسجل انخفاضا واضحا يجب عليها تداركه من اجل دمج فئات أكثر في المجال المالي .

فكما جاء في تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية لسنة 2019 فالجزائر لا تستحوذ إلا على أقل من 1 % أي ما يعادل شركتين فقط من إجمالي شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا الذي أصبح يقدر بـ 310 شركة .

و بعد الجائحة عرفت الجزائر على غرارها من الدول الأخرى انه لا بد من زيادة الاهتمام في مجال التكنولوجيا المالية ، حيث أقيمت مسابقة في سنة 2021 على مستوى الجزائر تم تتويج 3 مشاريع جديدة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال الطبعة الأولى لمسابقة تحدي الشركات الناشئة الجزائرية التي قد نظمت تحت رعاية الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة التي قد سمحت للمكانة المالية الجزائرية التعامل مع الشركات الناشئة و التعرف عليها و على قدراتها في ميدان المالية و التأمينات و الأسواق المالية من اجل مواكبة الأسواق العالمية و التقليل من الفجوة الرقمية بالإضافة إلى نزع العواقب و المعيقات التي تواجهها هذه الشركات في مجال التمويل أو الإدارة و غيرها من المعوقات الأخرى ، حيث تم تتويج الشركة الأولى التي هي عبارة منصة ويب التي تهتم بالبحث على مواقع مكاتب المحامين و الموثقين و محضرين القضائيين و تقوم بتقديم مواعد عن بعد و المعاينة القانونية عن بعد و التسيير المالي لمختلف هذه المكاتب و هو موقع مجاني و يأخذ تسمية "مستشاري **DZ** " و يعتبر أول مشروع على مستوى الجزائر و المستوى العربي ، أما الشركة الثانية فهي تعمل على رقمنة الخدمات اليومية للتأمينات من اجل تسهيل حيات المؤمنين و شركات التأمين و تدعى بـ "**AMEN TECH**" بينما الشركة الثالثة كانت تسميتها بـ"**CMG**" والتي تهدف إلى خلق طريقة جديدة للدفع وهي طريقة " **BAY NOW ,PAU LATER**" و التي تعني الشراء الآن و الدفع لاحقا و هو عبارة عن قرض مباشرة من المورد و هذا يكون عن طريق منصة الكترونية .

و بهذا يمكن القول أن الجزائر لابد لها من تكثيف الجهود في مجال التكنولوجيا المالية و تشجيع استثمارات في هذا الميدان من اجل الزيادة في تعزيز الشمول المالي و تمكين كافة الأفراد من الوصول الى الخدمات المالية لأنها لا تزال في تأخر شديد في مجال الدمج بين المجال التكنولوجي و القطاع المالي لاسيما مقارنة بالبلدان الأخرى التي هي اقل مساحة و كثافة منها .

5. الخاتمة:

فرضت جائحة مرض كوفيد-19 عدة تحديات لوجستية أمام شركات الخدمات المالية التي ترغب بمواصلة عملياتها من خلال ضمان استمرار عملياتها المالية ، ما سلط الضوء على الفروق الكبيرة بين الشركات التي قامت برقمنة أعمالها ونظيراتها التي لا تزال تعتمد على أساليب وتقنيات العمل التقليدية.

و من خلال دراستنا توصلنا لمجموعة من النتائج سنوردها كالتالي :

- لا يمكننا أن نستذكر أي مرحلةٍ كانت فيها التكنولوجيا المالية أكثر أهمية من الآن؛ ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الحاجة الكبيرة لدى البنوك ومؤسسات الخدمات المالية الأخرى لأحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية.
- ساهمت الفنتيك في الوقاية من تفشي جائحة كورونا، من حيث الحفاظ على البروتوكول الصحي، الذي يجسد التباعد الجسدي، عن طريق إجراء العمليات المالية عن بعد،
- الجزائر حاليا في بداية الطريق لاستخدامات التقنيات الجديدة و الابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة و التأقلم مع آليات التمويل .
- قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية من أهمها التركيز على المعاملات البنكية الإسلامية بالإضافة إلى تشجيع و الاهتمام بالتكنولوجيا المالية بداية بالمنتجات الرقمية ونمح الامتيازات لمصدري الخدمات الرقمية عبر الانترنت ،و هذا ما سوف يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه ليستهدف كل الفئات من المتعاملين و هذا بدوره ما سوف يؤدي إلى تنمية النشاط المصرفي و فعالته و بالتالي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

●**اقتراحات** : من اهم الاقتراحات التي نخرج بها من خلال هذه الدراسة و نتائجها نذكر منها:

- الاقتصاد الرقمي رحلة طويلة تستدعي تضافر الجهود و تبني وسائل تكنولوجيا حديثة .
- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على دمج كافة الفئات في القطاع المالي الرسمي لذلك من هذا المنطلق يجب ان يكون في صلب الهيئات المالية للدول العربية عامة و الجزائر خاصة .
- من اجل ترقية التكنولوجيا المالية في الجزائر و لتعزيز الشمول المالي في البلاد هناك الكثير ما يجب فعله من اجل تحقيق قفزة في مجال التكنولوجيا المالية ،وهذا ما يتطلب تكثيف الجهود من خلال تحسين البنية التحتية المالية للبلاد و إجراء تغييرات في الأطر القانونية للمنظومة المصرفية بالإضافة إلى الزيادة و دعم الجاهزية الالكترونية و تحسين خدمة الانترنت و جودتها و كذلك نشر التثقيف المالي و محو الأمية المالية و فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية من اجل توفير الأموال و زيادة شركات التكنولوجيا المالية.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- جلال الدين بن راجب. (يونيو, 2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 2. صندوق النقد العربي .
- أمانة مجلس فضي. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، دولة الإمارات المتحدة.

الأطروحات:

-حنين محمد بدر عجور. (2017). *دور الاشتمال المالي لذا المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء – دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة*. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

-دومة حسنية. (2020). *العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة ،أطروحة دكتوراه* ، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب.

المقالات:

- سعيد حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة افاق العلمية ،729* .

- زينب حمادي ، الزهراء قاسم. (2019). مفاهيم أساسية حول مفاهيم أساسية حول التكنولوجية المالية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،402*.

بدر شحدة حمدان ، ماجد أبودية. (2018). اثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين. *مجلة الاقتصاد المالية* ، 79.

-Matthieu Llorca .(2017) .lesbanques aux prises les) .university of bougogne franche-comté, journal de leconomie politique.*46* .

مواقع الانترنيت:

- https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist018.htm (consulté le 11/08/2021)
- https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2020/09/Pulse-of-Fintech-h1-2020.pdf (consulté le 05/07/2021)